

الحكومة الجبائية الرقمية كفاعل مؤثر في التنمية المحلية

Digital Tax Governance as a Catalyst for Local Development .

ط. د. : بوشكيوة ياسين * د. رايس سامية

مخبر القانون المقارن والدراسات الاجتماعية و الاستشرافية، جامعة الشهيد العربي التبسي :

bouchekioua.yacine@univ-tebessa.dz

مخبر الدراسات القانونية و السياسية جامعة ام البواقي

جامعة الشهيد العربي التبسي ، samia.rais@univ-tebessa.dz

تاريخ القبول: 2026-06-06

تاريخ الإستلام: 2026-05-06

ملخص:

تهدف الدراسة الى معرفة اثر التحول الرقمي وإدماجه مع الحكومة الجبائية في تعزيز التحصيل الجبائي في النظام الجبائي الجزائري ، الذي يعد من أحد الموارد المالية الأساسية التي تعتمد عليها الجماعات المحلية ، كما تبين أن لتطبيق مبادئ الحكومة الجبائية في المجال الرقمي دورا محوريا في بناء الثقة بين المكلف بالضريبة والإدارة الضريبية ، وقد خلصت الدراسة ، إلى ان البوابات الرقمية ساهمت بشكل فعال في تسريع الاجراءات ، وزيادة من الشفافية والرقابة ، وتكريس مبدأ العدالة الجبائية بين اطراف العلاقة الضريبية ، في ظل الإنتقال من التعاملات بالمنطق الورقي ، الى التعاملات بالمنطق الالكتروني ، أثمرت الرقمنة عن إختزال الوقت ، وإتاحة المعلومة ، و الحد من التهرب الضريبي والفساد ، مما زاد في حصيلة التحصيل الضريبي ، والذي إنعكس ايجابيا على التنمية المحلية.

الكلمات المفتاحية: حوكمة جبائية، تحصيل جبائي، رقمنة، تنمية محلية.

Abstract:

This study aims to examine the impact of digital transformation and its integration with tax governance on enhancing tax collection within the Algerian tax system, which constitutes one of the essential financial resources on which local authorities depend. It also demonstrates that applying tax governance principles in the digital sphere plays a pivotal role in building trust between the taxpayer and the tax administration. The study concluded that digital portals have effectively contributed to accelerating procedures, increasing transparency and oversight, and entrenching the principle of tax equity among the parties to the tax relationship. In the context of the shift from a paper-based to an electronic-based logic in transactions, digitalization has resulted in time compression, information availability, and the reduction of tax evasion and corruption, thereby increasing tax collection yields and positively impacting local development.

Keywords: Tax governance, Tax collection , digitalization, local development.

1. مقدمة

تظهر الأدبيات الحديثة أن التحول الرقمي في إدارة الإيرادات العامة يحقق فوائد عدة، منها تحسين الشفافية وتقليل تكاليف التشغيل، وزيادة سرعة التحصيل، والحد من الأخطاء البشرية، فإن رقمنة الإدارة المحلية، تخلق تأثيراً تآزرياً يؤدي إلى زيادة كبيرة في الإيرادات الضريبية. حيث تساهم التقنيات الحكومية في تعزيز الامتثال الضريبي وتحسين كفاءة التحصيل (علي عبدالرحمن و عزالدين محمد، 2025)، بعدما أظهر التحصيل التقليدي، عجزه أمام التطور الذي يشهده المجتمع.

وقد دأب المشرع الجزائري إلى مواكبة هذا التطور، بعدما كان يعتمد على مصدر تمويل وحيد هو الجبائية البترولية بعد الاستقلال، وبعد أزمة البترول 1986، اضحى على المشرع الجزائري مواجهة هاته الازمة بالاعتماد على مصدر تمويلي آخر، فشرع في اصلاح النظام الجبائي، الذي يعتبر أحد أهم الاعمدة القانونية، لتسيير مصالح الدولة، وتلبية الحاجات العامة، باعتبارها مصدراً تمويلياً حديثاً، ومن أهم الموارد المحلية، التي تعتمد عليها الجماعات المحلية في تحقيق مخططاتها التنموية.

وبظهور مصطلح الحوكمة، كالية جديدة للتسيير العمومي، تم الدمج التدريجي للتكنولوجية الرقمية، واعتماد الحوكمة في الإدارة الجبائية عبر وسائل رقمية، والتي تعتبر من الموضوعات المهمة، التي يتم دراستها من جميع النواحي الاقتصادية والسياسية والقانونية، ومن هذا المنطلق تهدف هاته الدراسة إلى تحليل الإطار التشريعي للحوكمة الجبائية الرقمية وكذلك قياس أثر الرقمنة على التحصيل الجبائي، وسبل تطوير المنظومة الجبائية لتعزيز التنمية المحلية.

يمكن صياغة الاشكالية التالية:

إلى أي مدى تساهم الحوكمة الجبائية الرقمية في تعزيز تحصيل موارد الجماعات المحلية وتحقيق التنمية المحلية في الجزائر؟

لدراسة هذا الموضوع، انتهجنا المنهج الوصفي والتحليلي، مع تبني مقاربة متعددة التخصصات مع التركيز على البعد القانوني، وقسمنا الدراسة الى محورين أساسيين هما:

المحور الأول: الحوكمة الجبائية الرقمية مقاربة مفاهيمية قانونية.

المحور الثاني: التحصيل الجبائي في ظل التكنولوجيا الرقمية وأثره على التنمية المحلية.

أولاً: الحوكمة الجبائية الرقمية مقاربة مفاهيمية قانونية.

ان النظام الجبائي من اهم الانظمة القانونية التي تعتمد عليها الدولة في تسيير شؤونها، وتسعى الدولة لتحسين مواردها من خلاله، لدعم التنمية المحلية، وتمثل الحوكمة مفهوم حديث أدخل للنظام الجبائي قصد تعزيز وتحسين ادائه، فاصبحت مايسمى بالحوكمة الجبائية، والتي نستعرض مفهومها ومبادئها في هذا المحور.

01- التأسيس المفاهيمي للحوكمة الجبائية.

إعتمدت الجزائر على الجبائية البترولية كمصدر لتمويل ميزانية الدولة منذ الاستقلال ، بسبب اثار الاحتلال الفرنسي والذي لم يخلف ورائه مصادر حقيقية للتمويل ، و لعدم وجود موارد خارج البترول لتمويل الدولة ، سعت الدولة لتعزيز الجبائية العادية لتمويل النفقات العمومية خارج الجبائية البترولية و بصدر دستور قانون المالية 1992 (وزارة المالية الجزائرية، 1991)، الذي يمثل بداية الاصلاح الجبائي ، والذي يعتبر خطوة أولى نحو الحوكمة الجبائية في الجزائر ، ونتطرق الى مفهوم الحوكمة الجبائية ولأن مختلف الدراسات العلمية عالجت الحوكمة الجبائية من منظور اقتصادي، ونحاول دراستها من منظور قانوني.

1.1 - التعريف القانوني:

لم يتولى المشرع الجزائري وضع تعريف محدد للحوكمة الجبائية ، لكن هناك اليات قانونية سنت عبر مراحل ، تشير الى مفاهيم الحوكمة الجبائية ، والتي تتمثل في القوانين الضريبية والقوانين المالية ، وهيئات رقابية مثل مجلس المحاسبة ، التي توفر أطرا مؤسسية تستند اليها الحوكمة الجبائية ، وهي مفهوم يركز على العلاقة بين الادارة الجبائية والمكلفين بها ، من خلال مبادئها (الشفافية ، المساءلة ، العدالة الجبائية ..) ، ونلمس ذلك من بصدر قانون النقد والقرض رقم 90-10 الذي كرس الاستقلالية والرقابة النقدية وفصل بين البنك المركزي والخزينة العمومية (قانون القرض والنقد، 1990) ، و بصدر قانون المالية لسنة 1992 (وزارة المالية الجزائرية، 1991) ، و الذي تضمن بوادر تطبيق العدالة الجبائية ، الذي أستحدثت الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) وعلى أرباح الشركات (IBS) ، وقد صدرت العديد من القوانين تتضمن تأكيد دمج مبادئ الحوكمة ، ومن أهمها القانون العضوي الخاص بقوانين المالية رقم 18-15 ، الذي يعتبر دستور القوانين المالية حيث تضمن حوكمة الاداء والبرامج والمساءلة مغير بذلك اسلوب ميزانية تسيير الوسائل الى تسيير البرامج والاهداف ، إقتداءا بالتغيرات الدولية ، حيث سعت المؤسسات المالية والدولية لتعميم نموذج التسيير القائم على إعتداد أليات المناجمت العمومي الجديد والمندرج تحت مسمى "الحوكمة المالية العامة الجيدة (محمد، جوان 2022) ، الذي يشمل النظام الجبائي ، كمورد تمويل التنمية المحلية ، كما أن المادة 82 التعديل الدستوري لسنة 2020 نصت على " لاتحدث اية ضريبة إلا بمقتضى قانون ، كل المكلفين بالضريبة متساوون أمام الضريبة ، ويحدد القانون حالات وشروط الاعفاء الكلي والجزئي منها .وكذلك من خلال المواد المتعلقة بالرقابة والمساءلة في مواد الدستور المتعلق بمجلس المحاسبة ، الذي ذكر صراحة على ترقية الحكم الراشد والرقابة على المال العام وهي جوهر الحوكمة المادة 199 (تعديل الدستور، 2020)، هاته المبادئ تمكن من رفع كفاءة الادارة الضريبية وترسيخ الثقة بينها وبين المكلفين بالضريبة ، وزيادة الامتثال والتحصيل الضريبي ، من خلال العدالة الجبائية والشفافية والمساءلة والرقابة عبر أطر قانونية، التي ترجع ايجابيا على دعم وتعزيز التنمية المحلية.

وقد عرفت منظمة التعاون الاقتصادي OCDE الحوكمة الجبائية " بأنها مجموعة من الترتيبات والعمليات والمبادئ التي تضمن من خلالها المؤسسة إدارة شؤونها الضريبية بشكل دقيق، مع الالتزام التام بالقوانين واللوائح المعمول بها، وهي جزء لا يتجزأ من نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة تهدف الى تحديد المخاطر الضريبية، قياسها، وإدارتها بفعالية لضمان دفع الضريبة الصحيحة في الوقت الصحيح (OCDE, 2013).

ويمكن تعريف الحوكمة الجبائية على انها تلك العلاقة التي تحكم الادارة الضريبية وجميع اطرافها، عن طريق أطر قانونية ومؤسسية، تستند إلى مبادئ الحوكمة الرشيدة، من أجل تحسين اداء الادارة الضريبية، وتعزيز ثقة أطراف العلاقة، مما يؤدي الى زيادة الامتثال والتحويل، الذي ينعكس إيجابيا على التمويل المحلي ودعم الاقتصاد الوطني وتعزيز التنمية المحلية.

ومع التطور التكنولوجي، الذي شهده العالم الذي أثر على كافة نواحي الحياة، وأسفرت على تحقيق العديد من المكاسب على كافة الأصعدة، اعتمدت الجزائر الرقمنة في مختلف قطاعاتها الادارية والاقتصادية بهدف تحسين الاداء وتقديم خدمات أفضل، ولم يكن النظام الضريبي بمنأى عن هاته التحولات، وبذلت جهود حثيثة لرقمنه الادارة الضريبية (رابح و مبارك، 2025)، تم اعتماد التكنولوجيا الرقمية قانونيا، وذلك لتحسين وتسهيل الاجراءات الجبائية، وزيادة التحصيل الضريبي.

2.1 - ركائز الحوكمة الجبائية :

لتحقيق الكفاءة وتعزيز التحصيل الجبائي، تركز الحوكمة الجبائية أساسا على مجموعة مبادئ تقوم عليها الحوكمة في حد ذاتها، والتي تتمثل في الشفافية والمساءلة والرقابة والعدالة الجبائية والكفاءة، والمشروعية.

*- الرقابة:

تقوم على الثقة بين المكلفين بالضريبة والادارة الضريبية، ومع ذلك يحق للإدارة ان تمارس الرقابة على التصريحات والتحقق من مصداقيتها، ودقة المعلومات التي يقدمها المكلف بالضريبة (بوعكاز ، مايو، و زرقون، 2021، صفحة 260)، والتي تعزز من العدالة الجبائية والتوزيع العادل للأعباء الضريبية،

*- العدالة الجبائية:

من المبادئ الجوهرية لنجاح الحوكمة الجبائية، مبدأ العدالة الجبائية الذي يصعب تحقيقه إلا من خلال المقومات التالية: من خلال عمومية الضريبة وشخصية الضريبة وتجنب الازدواج الضريبي واختيار أحسن الطرق للاخضاع (بن صوشة، 2019).

*- سيادة القانون:

ويعنى به مبدأ المشروعية الذي يجسد جوهر الحوكمة الضريبية المعاصرة، وهو الضمانة الاولى للمكلف بالضريبة، حتى لا يقع في ظلم الادارة وتعسفها، فلا ضريبة الا بنص قانوني، وهو اختصاص حصري للسلطة

التشريعية (لكن مع آلية استعجالية التشريع بأوامر) مادة 153 التعديل 2020، ولا يمكن استحداثها أو تطبيق جباية دون سند قانوني وفقا لما نصت عليه المادة 82 (تعديل الدستور، 2020).

*- الشفافية والافصاح:

يتطلب تحقيق الحوكمة في الادارة الضريبية توافر كافة البيانات والمعلومات عن أسس الربط أو التقدير بموضوعية، ولتحقيق الثقافة وحرية المعلومات، وجب على الادارة بتجميع وتوحيد التعليمات التنفيذية للفحص الضريبي، ونشرها والاعلان عنها، مع الاستمرار بتحديثها، (صالح ، 2018، ص 43)، فعملية إيصال المعلومات اللازمة التي يحتاجها المكلفون بالضريبة، مهمة باعتبارها تعزز الثقة بين اطراف العلاقة الجبائية، فضلا عن تكريس مبدأ دستوري في وصول المعلومة للمواطن (الدستور ، 2020).

2: التحول نحو الحوكمة الجبائية الرقمية :

غيرت الثورة الرقمية بشكل كبير المشهد الخاص بالسيطرة على التهرب الضريبي وتجنبه، من خلال الاجراءات الحكومية المرتبطة بالقوانين والتشريعات وفرض التعامل بالمنصات الالكترونية، في جميع العلاقات التي تربط أطراف العلاقة الضريبية، وقد سعت الجزائر لتعزيز هذا التحول لتجسيد مشروع الرقمية، لتسهيل التحكم في ظاهرتي الغش والتهرب الضريبي، التي اصبحت حتمية وضرورة لوقتنا الحاضر (شوقي و مروي ، 2024)

1.2- الإطار التشريعي والتنظيمي للرقمنة الجبائية:

لاعتماد الرقمنة في الإدارة الجبائية ، دأب المشرع الجزائري ، على الدمج التدريجي للتكنولوجيا الرقمية ، من خلال سن قوانين وتنظيمات ، أهمها قانون التجارة الالكترونية وقانون التوقيع والتصديق الالكترونيين .

01-01-02-رقمنة الادارة الضريبية

إن رقمنة الادارة الجبائية تعني القيام بأداء المستحقات المالية من قبل المكلف بالضريبة تجاه مصالح الضرائب ، باستخدام أدوات إلكترونية ، (شعواوي و جرد، 2022)، وقد تم اعتماد هاته التقنية ، بصور قانون التجارة الالكترونية الذي يضيف الشرعية على المعاملات الرقمية والتحصيل الالكتروني (قانون رقم 15-05، 2018)، وكذلك النصوص ذات الطابع الجنائي المتعلقة بحماية أنظمة المعلومات الالكترونية والمعطيات ات الطابع الشخصي ، والأسس القانونية للتوقيع والتصديق الالكترونيين كوسائل إثبات (لبشري رميني، 2021)، وقانون حماية المعطيات والبيانات الشخصية ، الذي يجعل مبادلة المعلومات الجبائية الدولية متاحة ، هذه الاليات مكنت من تطبيق مبادئ الحوكمة الجبائية ، بفعالية وسرعة اكبر ، وتمكن من تذليل الصعوبات في جميع اجراءات التحصيل الضريبي .

02-01-02- اسباب التحول الرقمي:

سعى المشرع الجزائري بعد ازمة البترول سنة 1986 ، الى ايجاد حلول لمعالجة هاته الازمات باحترافية ، بسبب الاعتماد على سياسة الربح فقط ، وعدم وجود موارد مالية اخرى تعتمد عليها الدولة لتسيير شؤونها،

وتفاديا الاعتماد على مصدر تمويل فريد (الجبائية البترولية)، اتجهت لتنويع المصادر في إطار عصنة الادارة الجبائية، وبوادرها كانت في السنة المالية 1992، بإضافة جملة من الاجراءات عززت الشفافية والعدالة الجبائية، كإضافة الضريبة على الدخل الاجمالي للأشخاص الطبيعيين IRG، والتي تمثل ما يحققه الشخص الطبيعي من مداخيل صافية من مباشرة نشاطاته المختلفة وممتلكاته، يخضع للضريبة على الدخل الاجمالي، والضريبة على أرباح الشركات IBS، كشركات المساهمة وذات المسؤولية المحدودة، فإن أرباحها تخضع للضريبة، (حميد، 2010)، وتطبيق الرسم على القيمة المضافة TVA (المادة 04 من نفس القانون)، حيث تمثل TVA خضوع كل السلع والخدمات الداخلية المنتجة محليا وكذا السلع والخدمات المستوردة للرسم (جازية و عاشور، 2018)، ابتداء من 01 يناير 1992 (وزارة المالية الجزائرية، 1991)، وهي اصلاحات باشرتها الدولة الجزائرية لعصنة الادارة الجزائرية حددت عملية العصنة، أهداف أهمها تبسيط النظام الجبائي، وتحسين المردودية، وتوزيع أفضل للعبء الجبائي بين المكلفين بالضريبة وتقليص الضغط الجبائي (شعواوي، سيليني، 2022)، وكان تجسيد هاته الاهداف عبر مراحل عدة الى غاية التوجه إلى التحول من الادارة الى الورقية إلى الإدارة الالكترونية عبر رقمته القطاع وتفعيل نظام المعلومات الجبائي الالكتروني (مصالح الوزير الاول).

03-01-02- الأساس التشريعي للجبائية الرقمية:

*- الدستور:

يؤكد الدستور الجزائري على مبادئ الشفافية والعدالة وحسن الإدارة، وهي قيم تعززها الرقمنة، الذي يوفر الاطار العام لتبني الوسائل الحديثة في إدارة الشأن العام (2025)، ومن خلال المادة 27 من الدستور تعديل 2020 الذي تؤكد على وجوب تبني المرافق العمومية مبدأ الاستمرارية والتكيف المستمر الذي يعني مواكبة التطورات الحاصلة في المجتمع، وهي اشارة ضمنية لتبني الرقمنة كتطور يعيشه المجتمع، الذي يعيش تغيرات كبيرة سواء على المستوى المحلي أو الدولي، والثورة التكنولوجية الكبيرة التي تستدعي التأقلم معها ومسايرتها تشريعيا.

*- القوانين والتنظيمات:

تبنّت الجزائر إستراتيجيات وطنية للتحول الرقمي بما في ذلك رؤية "الجزائر الرقمية" ومخططات العمل الحكومية التي تولي أهمية كبيرة لرقمنة الإدارة العمومية، ومن ضمنها الإدارة الجبائية (2025)، هذه الخطط تترجمها القوانين المالية السنوية والقوانين الضريبية وكان القانون المدني مثل:

- قانون المالية لسنة 2002 بموجب المادة 34، الذي نصت على وجوب الاشارة الى رقم التعريف الاحصائي NIS على كل الوثائق المتعلقة بمستندات المكلفين بالضريبة. (الجزائر، 2001)
- وقد كرس المشرع الجزائري الاثبات بالكتابة والتوقيع الالكتروني سنة 2005، وذلك طبقا للمادة 323 مكرر و323 مكرر1 من القانون المدني الجزائري، الذي يعترف بالكتابة في شكلها الالكتروني كدليل إثبات وبنفس درجة الكتابة على الورق كما تفعيل اعتماد الشهادة الالكترونية، والتوقيع الالكتروني، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 162-07، (المديرية العامة للضرائب، 2026)

- طبقا للمادة 41 من قانون المالية 2006 والمادة 176 من قانون الاجراءات الجبائية، والذي يعتبر التأسيس الرسمي لرقم التعريف الجبائي NIF ، الذي حل محل NIS.

- التصريح والدفع الالكتروني:

وقد أشارت المواد 67 و68 من قانون المالية لسنة 2017، أنه يمكن تسليم التصاريح إلكترونيا للإدارة الجبائية من طرف المكلفين بالضريبة، ويعتبر من تسهيلات اجراءات الدفع والتصريح على المكلفين بالضريبة ومن أهداف عصرنه الإدارة الجبائية، ضف الى ذلك ذكرت المادة 68 من نفس القانون، أنه في حالات تأخير الدفع الكترونيا المنجزة في الآجال المحددة، خارج إرادة المكلف بالضريبة والمؤسسة المالية، لا يتعرض المكلف لغرامات مالية. وهي أساليب تسيير عن طريق التكنولوجيا الرقمية.

ويخضع النظام القانوني للتصريح ولدفع الضرائب والرسم عن بعد:

- القانون رقم 05-18:

حيث يعد ركيزة أساسية للاعتراف بالمعاملات الالكترونية، فهو يقدم تعريفات ومبادئ تطبق على العقود الالكترونية المبرمة، وشهادة التسليم الالكتروني وحماية المستهلكين، وهي تشكل أساس الاعتراف بالإقرارات والمعاملات الجبائية الإلكترونية (حنان و الطاهر ، 2025) ، ويضمن الحماية القانونية للمكلفين بالضريبة، حال قيامهم بتصرفاتهم القانونية الالكترونية.

- القانون رقم 07-18:

والمتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، يعد حجر الزاوية لحماية خصوصية البيانات في البيئة الرقمية، وبما أن النظام الجبائي يتعامل مع كم هائل من البيانات الشخصية الحساسة للمكلفين ، (حنان و الطاهر ، 2025)، ويعد وسيلة يعتمد الأشخاص الطبيعيين عليها لضمان الحماية القانونية لبياناتهم وخصوصياتهم.

قانون المالية لسنة 2026 :

حيث اكدت المادة 111 من قانون المالية لسنة 2026 على اکتتاب تصريحاتهم الجبائية إلكترونيا ، ويمكن دفع الضرائب والرسوم إلكترونيا بالنسبة للمصالح الجبائية التي تتوافر على حلول معلوماتية (قانون المالية، 2025)، ونلاحظ استثناء للمكلفين التابعين للادارات التي ليست مزودة بالانظمة المعلوماتية ، وهذا ما يثبت ان عملية الرقمنة لم يتم تعميمها على كامل الهيئات التابعة للمديرية العامة للضرائب

- المرسوم التنفيذي رقم 399-08 المؤرخ في 20/12/2008 المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الإدارة الالكترونية ، وهو بداية تأسيس أطرا قانونية لتكريس اعتماد الإدارة العمومية على الخدمات الالكترونية وهو ما نصت عليه المادة 02 (مرسوم تنفيذي 399-08، 2008)، وهو يمس الإدارة الجبائية باعتبارها إدارة عمومية

03-02- خصائص الرقمنة:

ان الرقمنة هي تحويل بيانات إلى شكل رقمي تتم معالجتها بواسطة الحاسوب المرتبط بالماصح الذي يحفظ المعلومات سواء كانت صورة أو صوت أو نص مكتوب، وتحقق الخصائص التالية: (محمد ق.، 2022)

- **الحفظ:** وهي من أهم الخصائص، فالوسائط الرقمية تمنح مجال أكبر لحفظ البيانات (وثائق، صور، صوت، فيديو...) عكس الورقية التي تحتاج عقارات، وأقل عرضة للتلف والضرر مقارنة بالوسائط الورقية، (محمد ق.، 2022).

- التخزين:

فعملية التحويل الرقمي تمنح مساحة أكبر للتخزين، حيث يمكن للقرص المضغوط تخزين الاف الصفحات (محمد ق.، 2022)، وكذلك خوادم كبيرة يمكنها تخزين عدد كبير جدا من المعلومات.

- الاقتسام (المشاركة):

حيث اتاحت الرقمية للعديد من الأشخاص عرض نفس المستندات في الوقت نفسه عبر شبكة الانترنت (محمد ق.، 2022)، وشبكات محلية ووطنية تتيح تبادل المعلومات في ظرف قياسي.

- سرعة الاسترجاع وسهولة الاستخدام والتوصيل:

تتميز النظم الرقمية بسرعة كبيرة في الاسترجاع، يمكنها استرجاع واستغلال الوثائق والمعلومات في ثواني (محمد ق.، 2022)، حسب سرعة الشبكة المتاحة، وتوصيل المعلومة والبيانات للمواطن على شكل رسائل الكترونية، (ايميل، رسائل الهاتف، وسائل التواصل الاجتماعي) دون عناء تنقله واخذها من عند الادارة.

ثانيا: التحصيل الجبائي في ظل التكنولوجيا الرقمية وأثره على التنمية المحلية:

سعت الجزائر الى اعتماد التكنولوجيا الرقمية في التحصيل الجبائي لتعزيزه، فالإيرادات الضريبية تمثل مصدرا رئيسيا لتمويل الموازنة العامة للدولة لتحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية، (هشام سالم ، 2023) ، وتعزيز التنمية المحلية ، عبر ارادة تشريعية بدأت من الدستور والقوانين المنظمة للرقمنة ، التي انشأت منصات ومواقع الكترونية لتسيير اجراءات التحصيل الضريبي.

01- دور الرقمنة في تفعيل وعقلنة التحصيل الجبائي المحلي.

لقد اسس المشرع إطارا قانونيا واجرائيا لعمليات الجباية الرقمية، وقد أنشأ آليات رقمية للتحصيل الجبائي، والمتمثلة في نظام المعلومات الجبائي "جبائتك" وهو نظام معلوماتي الكتروني مستحدث تم تبنيه منذ 2017 (محمد ق.، 2022).

01-01- اليات التحصيل الجبائي الرقمي:

تتجسد اليات التحصيل الجبائي الرقمي، في الانظمة الي انشائها وزارة المالية، مطلع 2017، والتي تتمثل في النظم المعلوماتي spa ، وبوابة "جبائتك" و"مساهمتك" من ادوات تحديث الادارة الجبائية

*- **النظام المعلوماتي SPA:** شرعت الادارة الجبائية في رقمته ادارتها ، وفق توجهات سياسة الدولة ، لتحديث ادارتها ، فتم انشاء نظام SPA الي هو عبارة عن عدة وحدات مدمجة تستجيب في غالب الحالات لمتطلبات المهام الحرفية للإدارة الجبائية مع ضبط وتحديد الحل المعلوماتي والتكفل بالتطورات المعلوماتية الخاصة باحتياجات المهام الحرفية للمديرية العامة للضرائب ، ويهدف الى تحكم أفضل في فئة المكلفين بالضريبة ، والتكفل بالعمليات المرتبطة فيما بينها والمتعلقة بالرقابة الجبائية والاجتهاد في معالجة المنازعات الجبائية ، وكذلك تقديم الجداول الاحصائية الموجزة ، وهذا من أجل إعداد مؤشرات التسيير والنجاعة بصفة عاجلة وآلية (محمد ق.، 2022)

*- نظام المعلومات الجبائي "جبائتك":

يعتبر نظام التصريح الجبائي "جبائتك" بوابة الكترونية جديدة ، تقدم خدمات التصريح ودفع الضرائب والرسوم عن بعد ، في بيئة تضمن البساطة وسهولة الاستخدام ، وهو موجه للمكلفين بالضريبة التابعين لمديرية كبريات المؤسسات ، حيث تقدم البوابة وثائق شاملة عن النظام الجبائي الجزائري يمكن للجميع الوصول اليه (زهير و سعيدة ، 2023)، كما تعد هذه البوابة تحدي كبير أمام الشركات الكبرى ، تمكن من تقوية البنية التكنولوجية ، وهي تتميز بقدر كبير من الجاهزية وسهولة الولوج إليها ، لتبسيط الاجراءات ، يتم تبادل البيانات بين المكلف بالضريبة والبوابة بصفة امنة (المديرية العامة للضرائب، 2026)

*- **بوابة "مساهمتك":** هي بوابة جديدة للإدارة الجبائية الجزائرية ، مخصصة لتقديم خدمات الاجراءات عن بعد ، تقوم هاته البوابة بتقديم خدمات التصريح وتسديد الضرائب والرسوم عن بعد ، وهي مطورة في بيئة تضمن بساطة وسهولة الاستخدام ، وهي موجهة للمكلفين بالضريبة التابعين للمديريات الولائية للضرائب ن التي لا تتوفر على مركز للضرائب ولا على مركز جوارى للضرائب وتتمتع هذه الخدمة للمكلف بالضريبة ، اكتتابا صحيا وفقا للقواعد الضريبية المحينة ، بالإضافة إلى إمكانية إرسال التصريحات (المديرية العامة للضرائب، 2026) ، والدفع مباشرة من حساباته البنكية إلى مصلحة الضرائب ، فبمجرد إرسال التصريح يتم تحويله الى قسم الدفع ، ويقوم المكلف بالضريبة بالتسديد عن بعد للضرائب والرسوم بها عبر الانترنت ، ويمكن دفع مستحقاتها عن طريق بطاقة الائتمان أو البطاقات الذهبية (زهير و سعيدة ، 2023)

02 - دور الرقمنة في مكافحة التهرب الضريبي وتوسيع الوعاء الجبائي المحلي.

الرقمنة نظام حديث لمكافحة الغش الضريبي، وبما ان انظمتها تصريحية تسمح للمكلف بالتصريح بمدخله من تلقاء نفسه من خلال تقديم المعلومات المتعلقة بنشاطه، لتحديد الوعاء الضريبي، فالرقمنة تعد من أبرز الأدوات الحديثة التي يمكن أن تساهم في التأثير على سلوك التهرب الضريبي لدى الأفراد والمؤسسات، وذلك من خلال تبني الإدارة الجبائية أنظمة إلكترونية أكثر تطورا من مثيلاتها التقليدية (بثينة و سمير ، 2024).

02-01-01- تعزيز الرقابة الجبائية :

الرقابة الجبائية هي مجموعة الإجراءات والتقنيات التي تستعملها الإدارة الجبائية للتأكد من مصداقية البيانات والتصريحات المكتتبه من طرف المكلف، وتعد هاته العملية باستخدام الرقمنة من بين المشاريع التي تسعى الإدارة الجبائية بإدماجها، غير ان المحققين الجبائيين لدى مديريات الضرائب يعتمدون الطريقة الكلاسيكية في عملية الرقابة الجبائية.(محمد ق.، 2022).

*- تحليل البيانات الضخمة

يمكن لتحليل البيانات الضخمة من معالجة كميات هائلة من المعلومات المالية والإدارية، يمكنها كشف الأنماط

المشبوكة أو غير طبيعية التي قد تشير الى الفساد مثل كشف تحويلات مالية غير مبررة، وتحديد المخاطر وكشف نقاط الضعف في الأنظمة، وكذلك تحليل التنبؤ باستخدام نماذج الذكاء الاصطناعي(حنان و الطاهر ، 2025)، وهو ما يجعل اكتشاف الخطر قبل وقوعه نسبيا، هاته الخصائص تختزل الكثير من الوقت أمام أعوان الإدارة الضريبية، التحقق من معاملات المكلفون بالضريبة.

*- محاربة الفساد :

يمكن للرقمنة المشاركة بشكل فعال في محاربة الفساد وذلك:

-حماية المواطنين والموظفين في حالة ابلاغهم عن حالات الفساد التي يكتشفونها دون خوف (حنان و الطاهر ، 2025)، فالرقمنة توفر السرية عبر ايميلات التي يستخدمها المعنيون بالتبليغ، لأنها عادة ما تكون بأسماء مستعاره ن مثال (bilel.2000@gmail.com) ، ولايمكنك معرفة صاحبه ، الا اذا قام بذلك.

- تسمح المنصات الرقمية بتوثيق البلاغات بشكل منظم وتتبع حالة معالجتها، مما يعزز من جدية التعامل معها. (حنان و الطاهر ، 2025)، وما يميز المنصات السرعة الكبيرة في التحليل والترتيب، ويتيح تتبع المنتظم لحالات الفساد أن تم الاشتباه بها.

02-02- استراتيجيات الرقمنة لتوسيع الوعاء الجبائي المحلي:

نتطرق الى استراتيجيات الرقمنة لتوسيع الوعاء الجبائي المحلي من خلال النصوص التشريعية والتنظيمية التي عالجتها المنظومة التشريعية الجزائرية.

02-02-01- الحجية القانونية على مستخرجات نظم المعلومات الجغرافية: (GIS) :

تقنية نظم المعلومات الجغرافية هي أحد الأنظمة الحديثة التي تقوم بإنشاء وإدارة وتحليل وتخطيط وتحديث جميع أنواع البيانات، وترتبط تقنية نظم المعلومات الجغرافية بالبيانات بالخرائط ، وتدمج بيانات الموقع مع جميع أنواع المعلومات الوصفية لرسم الخرائط والصور الجوية ، ويساعد GIS المستخدمين على

فهم الأنماط والعلاقات والسياق الجغرافي (صلاح، 2022)

*- الوعاء العقاري :

ان الوعاء العقاري الذي يتم معالجته بواسطة نظم المعلومات الجغرافية (GIS)، الذي تحفظه البلدية ، حيث حسب المادتين 140 من قانون البلدية التي تنص على(.....والمخططات وسجلات مسح الأراضي التي لم تعد مستعملة منذ 30 سنة على الأقل وكل الوثائق الأخرى المحفوظة في أرشيف البلدية التي يقل عدد سكانها عن 20.000 نسمة في أرشيف الولاية ماعدا الحالات التي يرخص الولي خلاف ذلك..) وتلزم المادة 142 من نفس القانون رئيس البلدية بالحفاظ على السجلات مسح الأراضي، مما يكسبها حجية قانونية ويجعلها مرجع أساسي لتحديد أوصاف الوعاء العقاري ويمكن تحديد الوعاء الخاضع للضريبة العقارية والرسوم المحلية، وباستخدام GIS يمكن استخراج رخص البناء والاستثمار في العقار، وتسجيلها ومتابعتها وتحصيل الضرائب منها (صلاح، 2022)

*- الوعاء التجاري المني:

حسب المادة 45 من قانون الإجراءات الجبائية المعدل والمتمم لسنة 2026، يحق لأعوان الإدارة الجبائية الاطلاع لدى مصالح الدولة والجماعات المحلية والهيئات والمؤسسات العمومية والشركات والهيئات الخاضعة لرقابة الدولة، أو أي تشكيلة قانونية، وحتى الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الناشطون في تقديم خدمات ذات طابع قانوني أو مالي أو محاسبي (قانون المالية، 2026) ، فهو تأسيس لحق الاطلاع على الوثائق من أي هيئة خاضعة لسلطة الدولة ، وهي تمثل بيئة قانونية لمعرفة وإعادة تقييم الوعاء الضريبي .

*- وعاء الأرباح/الدخل:

حسب نص المادة 20 الفقرة 03 من ق إ الجبائية لسنة 2016 حيث تمارس الإدارة حق الرقابة مهما كان السند المستعمل لحفظ المعلومات، وإذ كان المكلفين بالضريبة يمسون المحاسبة الإلكترونية ، يمكن أن تشمل المراقبة مجمل المعلومات والمعطيات والمعالجات التي تساهم مباشرة أو بصفة غير مباشرة في تكوين النتائج المحاسبية أو الجبائية (قانون المالية ، 2016) ،

*- الوعاء التصريحي :

ويتمثل في البوابات الالكترونية مثل 'جبائتك " حيث أعلنت المديرية العامة للضرائب عبر موقعها الرسمي وكلك الموقع الرسم لوكالة الانباء الجزائرية ، الزامية إكتتاب التصريح عن بعد ، ابتداء من الفاتح من يناير 2026 ، حيث أن المادة 111 من قانون المالية 2026 ، بالنسبة للمكلفين بالضريبة الخاضعين لنظامي الربح الحقيقي والربح الحقيقي المبسط ، التابعين للمصالح الجبائية المزودة بالنظام المعلوماتي "جبائتك" تلزمهم بالاككتاب عن طريق هاته البوابة (المديرية العامة للضرائب ، 2026) ، وبالرجوع للمادة 09 من القانون رقم 15-04 المتعلق بالتصديق والتوقيع الإلكتروني ، التي تنص على عدم إمكانية تجريد التوقيع الإلكتروني من فعاليته

القانونية أو رفضه كدليل أمام القضاء (الجمهورية الجزائرية ، 2015) ، وتؤكد على فعالية التوقيع الالكتروني ، واكتسابه حجية أمام القضاء ، ولا يمكن للمكلف التنصل منه.

02-02-02-التنظيم القانوني للتبادل البيئي للبيانات:(Interoperability) :

لقد نظمت الجزائر التبادل البيئي للبيانات ، الذي يعرف على أنه نظام لتبادل البيانات الحكومية التي تساعد الجهات العمومية على رفع مستوى الكفاءة لديها ، وتحسين التعاون فيما بينها لتقديم الخدمات الالكترونية للجمهور (نظام تبادل البيانات الحكومية القطرية، 2026)، ويمثل نص القانون رقم 25-320 المؤرخ في 2025/12/30 المتضمن وضع منظومة وطنية لحكومة البيانات ، نصا تأسيسيا في مسار التحول الرقمي في الجزائر ، حيث يعيد تعريف العلاقة بين الدولة والبيانات باعتبارها موردا سياديا وإستراتيجيا لا يقل أهمية عن الموارد الطبيعية أو المالية ، حيث ينقل العمل العمومي من منطق الإدارة الورقية أو الرقمية المجزأة إلى منطق الحوكمة الشاملة للبيانات (التلفزيون الجزائري ، 2026). وفي إطار تجسيد النظام الوطني للتشغيل البيئي ، تم ربط وزارة المالية، بالشبكة السيادية "IRIES" ، كما تم الإمضاء على إتفاقية بين المحافظ السامية للرقمنة وهاذل القطاع ، من أجل تنظيم عملية التبادل البيانات (حول المحافظة السامية للرقمنة، 2025). خطوة تمثل تعزيز الرقمنة في القطاع الضريبي التابع لوزارة المالية.

*- تنسيق شامل لتوسيع الوعاء الجبائي المحلي:

تجسد المنظومة الوطنية لحكومة البيانات ، خطوة إستراتيجية تهدف إلى إرساء إطار موحد لتنظيم تسيير وتبادل البيانات من مختلف المؤسسات والإدارات العمومية والهيئات المكلفة بخدمة عمومية (حول المرسوم الرئاسي 25-320 المتضمن وضع منظومة وطنية لحكومة البيانات، 2026)، حيث يمكن من تبادل المعلومات والبيانات بين الإدارة الجبائية وباقي المؤسسات العمومية ، مثل ربط بيانات الجماعات المحلية مع المديرية العامة للأموال الوطنية ، مما يسمح بتحديث السجل العقاري ، ويعطي فرصة لفرض الضريبة العقارية بشكل عادل وشامل ، مما يعزز التحصيل ويمول التنمية المحلية.

*- كشف التهرب الضريبي :

ان ربط وتبادل البيانات بين السجل التجاري والجمارك وأموال الدولة والجماعات المحلية، يعزز من تتبع الثغرات التي تساعد على الغش والتهرب الضريبي، مثل اكتشاف شركة تستورد بضائع بيانات جمركية لا تتطابق مع تصريحاتها الضريبية

ثانيا : الأثر المباشر للتحصيل الجبائي الرقمي على التنمية المحلية.

01- دور التحصيل الجبائي الرقمي في تعزيز الإيرادات الذاتية للجماعات المحلية:

يمثل التحصيل الجبائي موردا من الموارد المالية للجماعات المحلية ، والتي تعد فاعلا أساسيا في تحقيق التنمية المحلية ، ومحركا رئيسيا لها ، فهي قاعدة التنمية المحلية مما يسمح بممارسة صلاحياتها (شبيل ، 2022) بسلاسة .

01-01- التحصيل الجبائي الرقمي:

هي تلك الاستراتيجيات القائمة على تكنولوجيا الإعلام والاتصال في أداء ودراسة كل الإجراءات الخاصة بالتحصيل الجبائي ، وتعد هذه الاستراتيجية من بين احد الاستراتيجيات الحكومية الرقمية التي تعتمد عليها

تقديم الخدمات الجبائية للمكلفين بالضريبة ذات الجودة العالية ، والهدف منها زيادة التحصيل الجبائي والانقاص من حالات التهرب الضريبي (عطية مصعب و ليلي، 2025) ،

02-01- الاعتماد المالي للجماعات المحلية على مواردها الذاتية:

حيث الضرائب والرسوم المتمثلة في كل من الرسم على النشاط المهني ورسم التطهير والرسم العقاري والرسم الذبائح وعلى الحفلات والسكن ، تحصل كليا لفائدة الجماعات المحلية (طالبي و مسعودي، 2019) ، كما أن هناك ضرائب ورسوم موجهة جزئيا لفائدة الجماعات المحلية ، المتمثلة في الضريبة الجرافية الوحيدة والرسم على القيمة المضافة، والعمليات المحققة في الداخل ، والعمليات المحققة عند الاستيراد ، والضرائب على الممتلكات وتعبئة الهاتف ، وكذلك بعض الرسوم البينية التي تجبى لصالح الجماعات المحلية (طالبي و مسعودي، 2019) ، ونلاحظ أن الجماعات المحلية تعتمد بشكل كبير على عائدات التحصيل الضريبي ، والذي يؤثر على عمليات التنمية المحلية طرديا ، فكلما زاد التحصيل انتعشت التنمية المحلية .

02-02- آليات تأثير الرقمنة على تعبئة الموارد المحلية:

تمتاز التكنولوجيا الحديثة بالسرعة والدقة وتحليل الضخم للبيانات ، وباستخدام المنصات الرقمية ، مكن الإدارة الضريبية من الإحصاء الدقيق لعمليات التحصيل ، الذي ساهم في توسيع الوعاء الجبائي المحلي عبر قنوات أهمها :

*- منصة جبايتك : هو نظام يقوم على لامادية كل العمليات الجبائية والالية الكاملة لجميع إجراءات معالجة السندات ، بهدف تقديم دعامة في مجال تكنولوجيا المعلومات للإدارة الجبائية لاتمام مهامها وبلوغ أهدافها (محمد ق.، 2022) ، كما أنه يسهل في الإجراءات ويرشد النفقات ويساهم في الإحصاء الدقيق عبر تحليل ومقارنة البيانات .

*- منصة مساهمتك : وتمثل بوابة الاكتتاب والتصريح عن بعد ، حيث تساهم في توسيع الوعاء الجبائي والمساعدة على تحسين العلاقة بين الإدارة الضريبية والمكلف بالضريبة بشكل عام (مرداسي و بوراس ، 2024)، والتقليل من التعامل المباشر بين الموظفين الجبايين والمكلفين بالضريبة ، يخلق ثقة وعدالة جبائية .

03- توجيه العوائد الجبائية لتمويل مشاريع التنمية المحلية وتحسين الخدمة العمومية.

حسب المادة 169 و170 من القانون رقم 10-11 المؤرخ في 22 جوان 2011، المتعلق بالبلدية (الجريدة الرسمية العدد 37) ، فان عوائد الجباية من ضمن الموارد الميزانية والمالية للبلدية ، وهي مسؤولة عن تسييرها وتعبئتها بشكل مستقل ، مما يمنحها الاستقلالية المالية ، وتوجه هاته الموارد بصفة خاصة لتمويل المشاريع التنموية ، لتحقيق جودة الخدمة العمومية ، وقد ألزم المشرع الجزائري حسب القانون السالف

الذكر ، لاسيما المواد 177 وما بعدها ، إعداد مخططات التنمية المحلية ، وتخصيص الموارد الجبائية لتغطية النفقات التجهيز والخدمة العمومية ، وهي احد الأسس من أجل حوكمة جبائية في الجزائر .

فقد أكد على الاستخدام الرشيد للعوائد الجبائية، القانون رقم 07-12 المؤرخ في 21 فبراير 2012 المتعلق بالولاية، حيث تخصص الموارد الضرورية للإنفاق العمومي (المادة 05 والمادة 128)، وحسب المواد 143 و145 من قانون الولاية، ترشيد إنفاق عوائد الجبائية المحلية من خلال، توازن الميزانية وتكييف الهياكل الإدارية، وعدم تحمل الولاية أعباء دون عبئ مقابل، وقد أكدت المادة 151 على تحديد موارد ميزانية الولاية منها ناتج الرسوم والجبائية.

03-خاتمة:

واجهت الدولة الجزائرية بعد الاستقلال، تحديات كبيرة، خروج الاستعمار الفرنسي، حيث كان الممول الوحيد للنفقات العمومية، يقتصر على الجبائية البترولية، ولتنفيذ البرامج التنموية، ولضعف هذا المورد، اتجهت الى اصلاح النظام الجبائي، الذي يمثل من أهم الموارد في الدول المعاصرة، عبر سن ترسانة من القوانين والتشريعات، لمواكبة تطور المجتمع.

ومن نتائج الدراسة ، اعتماد الإدارة الضريبية على تطبيق مبادئ الحوكمة الجبائية ، المتمثلة في الشفافية والمساءلة والرقابة وسيادة القانون وتحقيق العدالة الجبائية ، للتأثير على نسب التحصيل الضريبي ، وتدعم التنمية المحلية ، باعتبار ان الجبائية المحلية من أهم الموارد المالية التي تستخدم تمويل التنمية المحلية ، عبر مخططات تنمية تنجزها كل الجماعات المحلية (كما جاء في قانوني البلدية والولاية) ، ومع الثورة التكنولوجية الرقمية ، انتهجت الإدارة الجبائية ، سياسة دمج الرقمنة في تسييرها وعلاقتها مع المكلف بالضريبة عبر إنشاء أنظمة الكترونية المتمثلة في نظام SPA و بوابات التسجيل والتصريح والدفع عن بعد (جبائيتك ، مساهمتك ..) وغيرها من الاليات الالكترونية، التي تسهل الإجراءات، وتسرع عمليات التصريح والتدقيق والتحصيل، وتم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الإدارة الالكترونية، التي تسهر على دمج التكنولوجيا الرقمية، وتأسيس أطر قانونية لتفعيل الحوكمة الجبائية الرقمية، أهمها قانون التصديق والتوقيع الالكتروني، ويمكن ادراج هاته التوصيات التالية:

- سن قوانين تقرر صراحة و تبين كفاءات تسييرها و شروط استخدام المنصات الالكترونية، في الإدارة الجبائية.

- تعميم الأنظمة الالكترونية على جميع مراكز الضرائب على المستوى الوطني.

- سن قوانين وتنظيمات، تنظم كفاءات تسيير وعمل، الربط البيئي بين الجماعات المحلية والإدارة الضريبية، لتعزيز التحصيل الضريبي، ومكافحة الغش والتهرب الضريبي.

- تطوير منصات الاكتتاب والتصريح والدفع عن بعد ، لضمان سلاسة الإجراءات، وتسهيلها، دعم الثقة بين الإدارة الجبائية والمكلفين بالضريبة.

- تعديل قانون الجماعات المحلية (الولاية والبلدية) ، بما يتناسب مع الثورة الرقمية، وما يعزز الجباية المحلية ، مما يساعد على تنفيذ المخططات المحلية والتمويل المحلي ، ودعم التنمية .

المصادر والمراجع:

القوانين :

- 01- المرسوم الرئاسي رقم 20-442 المؤرخ في 2020/12/30 المتضمن التعديل الدستوري. (2020). ج. ر. العدد 82.. الجزائر.
- 02- قانون رقم 21-01 مؤرخ في 7 شوال عام 1422 الموافق 22 ديسمبر سنة 2001 ، يتضمن قانون المالية لسنة 2002. الجزائر: الأمانة العامة للحكومة الجزائرية الجزائر. (2001)..
- 03- . قانون رقم 04-15 ، المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1436 هـ الموافق ل 01 فبراير سنة 2015 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين. الجزائر : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 06.
- 04- قانون رقم 10-90 ، مؤرخ في 14 أفريل 1990 ، المتعلق بالنقد والقرض.. ج. ر. العدد (16)..
- 05- ، قانون الاجراءات الجبائية 2016. قانون المالية . (2016) الجزائر: ج ر ج ج. 2015
- 06- قانون رقم 25-17 المتضمن قانون قانون المالية لسنة 2026.. الجزائر: ج ر ج ج . 88. 2025
- 07- قانون رقم 15-05. المتضمن بالتجارة الالكترونية المؤرخ في ، 10 ماي، 2018، . الجزائر: ج ر. 17.
- 08- المرسوم تنفيذي 08-399. المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الادارة الالكترونية وتحديد مهامها وتنظيمها وسيرها المؤرخ في : 24 12، 2008، ج. ر. ج. ج. ، 72 الجزائر.
- القانون رقم 11-10 المؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق ل 22 يونيو (جوان) 2011، يتعلق بالبلدية. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 37، الصادرة في 3 يوليو (جويلية) 2011.
- 10- قانون رقم 12-07 المؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1433 الموافق ل 21 فبراير (فيفري) 2012، يتعلق بالولاية. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 12، الصادرة في 29 فبراير (فيفري) 2012

أطاريح دكتوراه :

- *- سارة بن صوشة. ، دور الحوكمة الجبائية في تمويل التنمية المحلية. تطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية ، جامعة الجزائر 03. 2019.

المقالات

- 01- ابو عميرة هشام سالم ، قياس أثر الرقمنة في تحسين الايرادات الضريبية المصرية لزيادة الناتج المحلي الاجمالي خلال افتره 2000-2022 باستخدام نموج الانحدار الذاتي للمتباطئات الزمنية الموزعة. مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد 20، .، 2023، 345.
- 02- أكحل محمد. القانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية وإصلاح تسيير المالية العمومية .. مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة الجلفة/المجلد 07، العدد 02. جوان 2022 ، 706.
- 03- النوايسة صلاح. أهمية تقنية نظم المعلومات الجغرافية ودورها في تطوير أداء البلديات في الأردن. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، 03(09). 2022

- 04- أمير جازية ، و يوسف عاشور . المنظومة الجبائية في الجزائر :المشاكل وضرورة الإصلاح. مجلة دراسات جبائية، المجلد 07-العدد 02، 2018، ص 71-93.
- 05- بن عسلون عطية مصعب، و هواري ليلي. ، عصرنه الإدارة في النظام الجبائي الجزائري. مجلة قانون الأعمال، 01(01). 2025.
- 06- بوزيد حميد .*التقنيات الجبائية مع تمارين محلولة* (الإصدار الطبعة الثانية). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية. (2010).
- 07- بوشملة زهير، و سليمان سعيدة . التحول الرقمي للإدارة الضريبية كاستراتيجية لتحسين مستوى الوعي الجبائي للمكلفين بالضريبة -دراسة ميدانية لعينة من المكلفين بالضريبة بمدينة سطيف. دراسات اقتصادية، 17 (03)، 2023، 199-214.
- 08- حورية لبشري رميني. . مقارنة قانونية للإدارة الالكترونية في الجزائر. مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية المجلد 06-العدد 01، 1016، ص 2021-1053.
- 09- سالم احمد علي عبدالرحمن ، و فضل الله عبد الله عزالدين محمد . أثر التحصيل الالكتروني على زيادة الإيرادات العام : دراسة حالة وزارة المالية بولاية شمال كردفان. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، 06(08)، 2025 521-534.
- 10- شوقي مرداسي، و مروى بوراس ، إستراتيجية رقمنة الإدارة الجبائية كضرورة للامتثال للضريبي وتفعيل التخطيط الضريبي في الجزائر - تجربة استشرافي باستخدام التحليل الهيكلي المخضب بأداة mimac. مجلة إضافات إقتصادية، 02(02)، 2024، ص 166-185.
- 11- عكوش حنان، و بن قويدر الطاهر . الرقمنة كمدخل قانوني لتحديث النظام الجبائي الجزائري. مجلة القانون والأعمال، 01(01)، 2025 - ص 15.
- 12- غريب بئينة، و شيبان سمير ، السياسات الجبائية كآلية من آليات محاربة التهرب الضريبي من خلال رقمنة الإدارة الجبائية كمتغير وسيط - دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية تبسة - باستخدام نمذجة المعدلات البنائية (SEM-PLSS). مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، 09(02)، 2024 ص 22-64.
- 13- قوادري محمد ، رقمنة النظام الضريبي ودوره في دعم الرقابة الجبائية في الجزائر . مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية المجلد 05 العدد 01 ، ص، 235-.
- 14- محمد طالي، و عبدالقادر مسعودي. (). واقع الجباية المحلية في الجزائر وسبل تفعيلها. مجلة دراسات جبائية، 08(02)، 2019، ص 97-119.
- 15- مرداسي شوقي ، و بوراس مروى . إستراتيجية رقمنة الإدارة الجبائية كضرورة للامتثال الضريبي وتفعيل التخطيط الضريبي في الجزائر -تجربة تحليل استشرافي باستخدام التحليل الهيكلي المخضب بأداة MICMAC. مجلة إضافات إقتصادية، المجلد 08، العدد 02، 2024 - ص 166-185.
- 16- معروف رابح، و لسلوس مبارك. دور الرقمنة في تعزيز حوكمة النظام الضريبي الجزائري. مجلة دراسات جبائية، المجلد 14، العدد 27، 2025، ص 64-79.
- 17- يوسف بوعكاز ، عبد الله مايو، و محمد زرقون. مدى تأثير التشريعات الجبائية على جودة الممارسات الجبائية في البيئة الجزائرية -دراسة ميدانية ورقلة. مجلة الدراسات الكمية 2024 المجلد 01 العدد 02، 257-269.
- 18- مريم شبيب . الجباية المحلية في الجزائر : تشخيص الواقع وسبل التفعيل. مجلة طينة للدراسات العلمية الأكاديمية، 05(01). 2022.

ملتیقات :

- سفيان شعواي، و نورالدين جرد. ،أثر الرقمنة الادارة الجبائية على والامثال الضريبي والحصيلة الجبائية. *الملتقى الدولي الاول حول واقع تطبيق المحاسبة ومراقبة التسيير في المؤسسات الاقتصادية* (الصفحات 07-21). باتنة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة باتنة 01.2022.

المواقع الالكترونية :

01- المديرية العامة للضرائب. (22 افريل، 2026). بوابة مساهمتك للتصريح والدفع الالكتروني. تم الاسترداد من الموقع الرسمي لوزارة المالية-
2026/05/02 الجزائر: <https://mfdgi.gov.dz/moussahamaticar/presentation.html#juridique>
(2025). 01-01، 15-05.

02- التلفزيون الجزائري . (16 يناير، 2026). *حوكمة البيانات في الجزائر: وضع الحجر الأساس للسيادة الرقمية وإدارة متطورة*. تم الاسترداد من المؤسسة العمومية للتلفزيون الجزائري:

<https://www.entv.dz/ar/news/%D8%AD%D9%88%D9%83%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AA-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D9%88%D8%B6%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AC%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%A7%D8%B3->

03- المديرية العامة للضرائب . (21 جانفي، 2026). إلزامية اكتتاب التصريحات الجبائية عن بعد ابتداء من الفاتح يناير الجاري. تم الاسترداد من الموقع الرسمي للمديرية العامة للضرائب : <https://www.aps.dz/economie/banque-et-finance/mkob0xhy-%D8%A7%D9%95%D9%84%D8%B2%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%83%D8%AA%D8%AA%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%AD%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A8%D8%A7%D9%8A%D9%94%D9%8A%D8%A9-%D8> تاريخ الزيارة: 2026/05/02

04- حول المحافظة السامية للرقمنة. (22، 10 2025). تجسيد النظام الوطني للتشغيل البيئي . تم الاسترداد من المحافظة السامية للرقمنة:
<https://www.facebook.com/hcn.gov.dz/posts/%D9%81%D9%8A-%D8%A5%D8%B7%D8%A7%D8%B1-%D8-AA%D8%AC%D8%B3%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D9%84%D8-AA%D8%B4%D8%BA%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D9>
 تاريخ الزيارة : 2026/05/05

[illegible]

06- مصالح الوزير الاول . (بلا تاريخ). النظام الضريبي. الموقع الالكتروني لمصالح الوزير الاول ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجزائر. تاريخ الزيارة : 2026/05/05

07- نظام تبادل البيانات الحكومية القطرية، منصة تبادل البيانات الحكومية. (وزارة الاتصالات القطرية) 2026

تاريخ الزيارة : 2026/05/05 <https://www.mcit.gov.qa/services/government-data-exchange-system>

مراجع اجنبية :

- OCDE. *O-coperative compliance: A framework. from Relationships to continuity.* paris: OCDE Publishine. 2013